



تدعو شركة الأسمنت العربية مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية السابعة والستين

### ( الاجتماع الأول ) عن طريق وسائل التقنية الحديثة

بند	توضيح
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة الأسمنت العربية دعوة السادة المساهمين الكرام للمشاركة التصويت في اجتماع الجمعية العامة العادية السابعة والستين (الاجتماع الأول) والمقرر انعقادها عن طريق وسائل التقنية الحديثة بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة العاشرة مساءً (٢٢:٠٠) يوم الأحد بتاريخ ١٤٤٤/٩/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/٤/٩ م.
مكان ومدينة انعقاد الجمعية العامة	عن طريق وسائل التقنية الحديثة من مقر الشركة بمدينة جدة.
بمقر الاجتماع رابط	<a href="http://www.tadawulaty.com.sa">www.tadawulaty.com.sa</a>
تاريخ انعقاد الجمعية العامة	١٨-٩-١٤٤٤ هـ الموافق ٩-٤-٢٠٢٣ م.
وقت انعقاد الجمعية العامة	٢٢:٠٠
حق الحضور	يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة حضور اجتماع الجمعية وبحسب الأنظمة واللوائح.
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	وفقاً لنص المادة (٣٧) من النظام الأساسي للشركة يشترط لصحة انعقاد هذه الجمعية العامة العادية حضور عدد من المساهمين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، سيتم عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً بمن حضر من المساهمين أيأ كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
جدول أعمال الجمعية	<ol style="list-style-type: none"> <li>١- الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م ومناقشته.</li> <li>٢- التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م.</li> <li>٣- الاطلاع على القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م ومناقشتها.</li> <li>٤- التصويت على تعيين مراجع حسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسني من العام المالي ٢٠٢٣ م والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤ م وتحديد أتعابه.</li> <li>٥- التصويت على صرف مبلغ ٢,٩ مليون ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م.</li> <li>٦- التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م.</li> <li>٧- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف / ربع سنوي عن العام المالي ٢٠٢٣ م.</li> <li>٨- التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (١١٠) مليون ريال على المساهمين عن النصف الثاني لعام ٢٠٢٢ م بواقع (١,١٠) ريال لكل سهم (بما يعادل ١١ ٪ من رأس المال) إضافة إلى ما تم توزيعه عن النصف الأول للعام ٢٠٢٢ م بقيمة (١١٠) مليون ريال، وبذلك يصبح إجمالي الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها عن العام المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٢ م هو (٢٢٠) مليون ريال (بما يعادل ٢٢٪ من القيمة الاسمية للسهم) بواقع (٢,٢) ريال للسهم. على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في نهاية ثاني يوم تداول بلي تاريخ الاستحقاق، سيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.</li> <li>٩- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية بالأردن، والتي لعضوي مجلس الإدارة الأستاذ/ سعود عبد العزيز عبدالله السليمان (عضو غير تنفيذي) والمهندس / معترز قصي حسن العزاوي (عضو غير تنفيذي) مصلحة غير مباشرة فيها حيث يشغلا عضوية مجلس إدارة شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية، وهي عبارة عن شراء شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية أسمنت من شركة أسمنت القطرانة (شركة تابعة) بمبلغ ٥٨,٢ مليون ريال للعام السابق ٢٠٢٢ م علماً بأنه لا توجد شروط تفضيلية على هذا النوع من العقود. (مرفق)</li> <li>١٠- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيته الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (١) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللانحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.</li> </ol>
نموذج التوكيل	مرفق
التصويت الإلكتروني	بإمكان المساهمين المسجلين في موقع خدمة تداولتي التصويت عن بُعد على بنود الجمعية ابتداءً من الساعة ٠١:٠٠ من يوم الأربعاء ١٤٤٤/٩/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/٤/٥ م وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية، وعليه ندعو جميع مساهمي الشركة إلى المشاركة والتصويت عن بُعد عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بتداولتي . <a href="http://www.tadawulaty.com.sa">www.tadawulaty.com.sa</a> علماً بأن التسجيل في خدمات تداولتي والتصويت متاح مجاناً لجميع المساهمين
أحقية تسجيل الحضور والتصويت	الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد الجمعية. كما أن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات.
طريقة التواصل	في حال وجود استفسار على بنود الجمعية يرجى التواصل مع علاقات المستثمرين على هاتف (٠١٢٦٩٤٨١١٠) أو عن طريق الايميل <a href="mailto:Investors.Relations@arabiancement.com.sa">Investors.Relations@arabiancement.com.sa</a> : كتابة عبر البريد : شركة الأسمنت العربية (عناية علاقات المستثمرين) العنوان الوطني: ٨٦٠٥ طريق الملك عبدالعزيز - حي النهضة - جدة ٢٣٥٢٣

تقرير لجنة المراجعة إلى مساهمي شركة الاسمنت العربية حول نظام الرقابة الداخلية للعام ٢٠٢٢ م

الجمعية العامة العادية السابعة والستين في ٩ أبريل ٢٠٢٣ م

حفظهم الله

السادة / مساهمي شركة الأسمنت العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناءً على المادة ٤٦ من النظام الأساسي لشركة الأسمنت العربية، والمادة رقم ٩١ من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من مجلس هيئة السوق المالية، يسر لجنة المراجعة أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال في نطاق اختصاصها.

طبقت اللجنة مهامها ومسؤولياتها ومارست صلاحياتها حسب اللوائح المعتمدة، وقدمت تقاريرها إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهدافها الواردة في لائحة الحوكمة، وقد اعتمد مجلس الإدارة جميع توصياتها، حيث عقدت اللجنة ٤ إجتماعات خلال العام ٢٠٢٢ م حضرها جميع أعضاء اللجنة، وبحضور المراجع الداخلي وحضور جزئي للمراجع الخارجي وبعض المستشارين كلاً فيما يخصه في بعض الإجتماعات، وتقوم لجنة المراجعة دورياً برفع تقاريرها لمجلس الإدارة، كما ترفع تقريرها للجمعية العامة للمساهمين بصفة سنوية.

تهدف اللجنة إلى تقديم التوصيات التي تساعد على تفعيل النظم وتطويرها بما يحقق أهداف الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة مقبولة، وتمثل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة في:

**أولاً: البيانات المالية:**

تعمل اللجنة بصفة مستمرة على المراجعة وتقديم التقارير حول ما يلي:-

١. نزاهة القوائم المالية للشركة.
٢. التزام الشركة مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.
٣. مؤهلات وإستقلالية وأداء مراجع حسابات الشركة.
٤. إنجاز وأداء وظيفة المراجع الداخلي للشركة.

واللجنة مسؤولة أيضاً عن إعداد ونشر تقرير اللجنة السنوي والتقارير الأخرى إلى الحد الذي تقتضيه القوانين والقواعد والتشريعات المطبقة والسارية المفعول.

**ثانياً: أعمال المراجعة الداخلية:**

تعمل اللجنة على الإشراف والموافقة على أعمال المراجعة الداخلية مثل الميثاق، والأهداف الإستراتيجية والخطط التفصيلية، والأنشطة، والتوظيف، والبنية التنظيمية والتأكد من ضمان عدم وجود قيود أو حدود لعملها وإستقلاليتها، فيما يدخل ضمن نطاق

عمل المراجعة الداخلية تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، ويتم رفع التقارير التي تتضمن نقاط الضعف إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية و الإجراءات التصحيحية ومتابعة تصحيحها وتطويرها إلى الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة ، وتتأكد اللجنة من وجود تعاون بين المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي.

كما تابعت اللجنة أعمال المراجعة الداخلية المتخصصة التي تمت عن طريق مكاتب فنية خارجية للعمليات بالمصنع ولتقنية المعلومات .

### ثالثاً : المراجع الخارجي :

تم العمل حسب الوارد في لائحة الحوكمة والإشراف على أعمال المراجع الخارجي كالتالي:

- 1- مراجعة و تقييم سنوي لمؤهلات وأداء وإستقلالية مراجع الحسابات الخارجي ويشمل ذلك مراجعة وتقييم الشريك الأساسي ، و تراعي اللجنة التغيير المنتظم لمكتب المراجعة الخارجي من أجل ضمان الإستقلالية المستمرة لمراجعة الحسابات ، وتقدم اللجنة مريئاتها لمجلس الإدارة بذلك.
- 2- تناقش اللجنة القوائم المالية السنوية والتقارير المالية الربع سنوية ، وأثر المبادرات والسياسات المحاسبية على التقارير المالية للشركة مع إدارة الشركة والمراجع الخارجي المستقل.
- 3- الإجتماع بشكل منفرد وبصورة دورية مع المراجع الخارجي ، و التأكيد على أنه تم تسهيل حصولهم على كافة المعلومات بدون إستثناء و أنه لا يوجد أي إيضاحات تحسينية يرون إضافتها للقوائم المالية.
- 4- إلى جانب المهام الأخرى المنوطة باللجنة .

### رابعاً : الإلتزام :

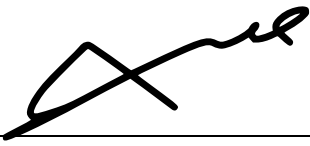
من أهداف اللجنة التي تطبقها وتتابعها التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ، ونتائج تقارير الجهات الرقابية. كما تستعرض اللجنة وتراجع العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مريئاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة ، و يتم الإطلاع بصفة دورية على خطابات المستشارين القانونيين للشركة. كما تؤكد اللجنة على أن هناك آلية تتيح للعاملين بالشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوزات في التقارير المالية معتمدة منذ أعوام.

### الرأي عن مدى كفاية أنظمة الرقابه الداخليه :

تقوم اللجنة في حدود مهامها بدراسة التقارير الدورية التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، بالإضافة إلى مراجعة نتائج أعمال المراجع الخارجي لتقييم البيئة الرقابية بالشركة ، و متابعة ما تتوصل اليه إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والجهات الرقابية الأخرى من توصيات لمعالجة الملاحظات ومتابعة تصحيحها، كما أن الإدارة التنفيذية للشركة تقوم بالتوقيع على خطاب التمثيل بصفة دورية والذي يؤكد على مسؤوليتها عن الإلتزام بالأنظمة والقوانين والسياسات المعتمدة و إجراءات الرقابة وسلامة وفاعلية ضوابط الرقابة

الداخلية ومعالجة نقاط القصور فيها . علماً أن أي نظام رقابة داخلية مهما كانت درجة كفاءته وفعاليتها لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة .  
وبناءً عليه فإن تقييم اللجنة لمدى كفاية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية لم تظهر أي ضعف جوهري ، كما أنه لم يصل للجنة ما يُظهر أي ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

والله ولي التوفيق ،،،



عن لجنة المراجعة

م/ معتز قصي العزاوي - ٩ أبريل ٢٠٢٣ م



تبلغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية (٦٧) السابعة والستين  
بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٤٤ هـ الموافق ٩ أبريل ٢٠٢٣ م

حفظهم الله

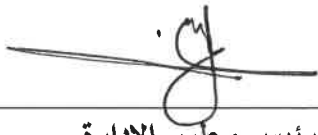
السادة مساهمي شركة الأسمنت العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بالإشارة إلى متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٢ لعام ١٤٤٣ هـ والتي تنص على أنه " يجب على عضو مجلس الإدارة فور علمه بأي مصلحة له سواء مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تكون لحساب الشركة أن يبلغ المجلس بذلك ويثبت هذا الإبلاغ في محضر إجتماع المجلس عند إجتماعه ، ولايجوز لهذا العضو الإشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في المجلس والجمعيات العامة ، ويبلغ المجلس الجمعية العامة عند إنعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لعضو المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها ، ويرفق بالإبلاغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة يُعد وفق معايير المراجعة المعتمدة في المملكة.

عليه، نود تبليغكم بموجب خطابنا هذا عن أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة ( أطراف ذوي علاقة غير مباشرة ) الذين توجد بينهم وبين الشركة أعمال أو عقود في العام ٢٠٢٢ م، ونطلب التالي:

التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية بالأردن ، والتي لعضوي مجلس الإدارة الأستاذ/ سعود عبدالعزيز السليمان (عضو غير تنفيذي) ، والمهندس/ معتر قصي العزاوي (عضو غير تنفيذي) ، مصلحة غير مباشرة فيها، حيث يشغلان عضوية مجلس إدارة شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية ، علماً بأن طبيعة هذا التعامل عبارة عن قيام شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية بشراء أسمنت من خلال شركة أسمنت القطرانة ( شركة تابعة ) كما بلغت قيمة التعامل للعام السابق ٢٠٢٢ م، مبلغ ٥٨,٢ مليون ريال، علماً بأنه لا توجد شروط تفضيلية على هذا النوع من العقود.



رئيس مجلس الإدارة  
المهندس/ عبدالله محمد نور رحيمي





## KPMG Professional Services

Zahran Business Center  
Prince Sultan Street  
P. O. Box ٥٥٠٧٨  
Jeddah ٢١٥٣٤  
Kingdom of Saudi Arabia  
Commercial Registration No ٤٠٣٠٢٩٧٩٢

Headquarters in Riyadh

## كي بي إم جي للاستشارات المهنية

مركز زهران للأعمال  
شارع الأمير سلطان  
ص. ب. ٥٥٠٧٨  
جده ٢١٥٣٤  
المملكة العربية السعودية  
سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٢٩٠٧٩٢

المركز الرئيسي في الرياض

# تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة الأسمنت العربية حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة الأسمنت العربية  
(شركة مساهمة سعودية)  
جدة  
المملكة العربية السعودية

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة الأسمنت العربية ("الشركة")، لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة في سنة ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) المعدل في سنة ١٤٤٠ هـ (٢٠١٨م) والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") وفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

## الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة الأسمنت العربية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

## الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة في سنة ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) المعدل في سنة ١٤٤٠ هـ (٢٠١٨م).

# تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة الأسمنت العربية حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة الأسمنت العربية (يتبع)

## مسؤوليات شركة الأسمنت العربية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد بيان الإدارة المرفق (الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد بصورة خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمان التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٧ هـ (الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٥م) المعدل في سنة ١٤٤٠ هـ (الموافق ٢٠١٨م)؛ وتصميم وتنفيذ وضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

## مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

# تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة الأسمنت العربية حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة الأسمنت العربية (يتبع)

## الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في التبليغ؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (٣٥) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

## استنتاج التأكيد المحدود

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير وفقاً لها. ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا. بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

## القيود على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



إبراهيم عبود باعشن  
ترخيص رقم ٣٨٢

جدة، في ١٢ مارس ٢٠٢٣ م  
الموافق ٢٠ شعبان ١٤٤٤ هـ